



تقرير الأعمال و الإقتصاد السعودي

SABB  ساب

Premier

الملخص التنفيذي

■ أظهر الإقتصاد العالمي بعض التباطؤ خلال النصف الأول من العام الحالي بسبب الإنكماش الغير متوقع فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2015، إضافة الى تراجع مستويات الطلب المحلي فى الإقتصاديات الناشئة. وعلى هذا الأساس، قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته السابقة بشأن معدلات نمو الإقتصاد العالمي ويتوقع حالياً تحقيق الإقتصاد العالمي نسبة نمو 3.3 فى المائة خلال عام 2015. ومن المتوقع، أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو إضافة الى المملكة المتحدة معدلات نمو بنسبة 2.1 فى المائة، 1.5 فى المائة، و2.4 فى المائة على التوالي. ومن ناحية أخرى، كما يتوقع أن تحقق اليابان نسب نمو متواضعة تقارب نسبة 0.8 فى المائة نتيجة الى ضعف الزخم فى مستويات الأجر الحقيقية و معدلات الإستهلاك. وعلى صعيد الإقتصاديات الناشئة، من المرجح أن تتأثر سلباً معدلات النمو بانخفاض أسعار السلع الأساسية، و الإختناقات الهيكلية، وإعادة التوازن فى الصين. وتعد الصين و الهند إحدى الإقتصاديات الكبرى فى منطقة آسيا و المحيط الهادئ، ومن المتوقع أن تحقق كلاً منهما معدلات نمو خلال عام 2015 بنسب 6.8 فى المائة و 7.5 فى المائة على التوالي.

■ على الرغم من الإنخفاض الحاد فى أسعار النفط الخام عالمياً، من المتوقع أن تحقق إقتصاديات مجلس التعاون الخليجي نسبة نمو 3.4 فى المائة خلال عام 2015. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل قطر أعلى معدل نمو بنسبة 7.1 فى المائة على مستوى المنطقة، مدعومة بنمو القطاع غير النفطي.

■ فى المملكة العربية السعودية، تراجع النشاط الإقتصادي خلال شهر يونيو من عام 2015، كما وصلت أسعار النفط تراجعاتها، كما شهدت الطلبات الجديدة بعض التراجع. وفى شهر يوليو من عام 2015، قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته بشأن معدلات النمو المتوقعة للمملكة العربية السعودية خلال عام 2015 إلى نسبة 2.8 فى المائة من نسبة 3.0 فى المائة سابقاً. هذا وقد قامت المملكة السعودية بزيادة إنتاجها من النفط الخام ليصل الى أعلى مستوياته على مدار ثلاثون عاماً و زادت إنتاجها من النفط الخام الى 10.23 مليون برميل يومياً.

■ بقي نشاط الإقراض المصرفي للقطاع الخاص قوياً فى المملكة العربية السعودية. إذ ارتفع الإقراض الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1.3 فى المائة على أساس شهري خلال شهر مايو من عام 2015 و الذى يعد أعلى نسبة نمو شهري تحققت منذ سبعة أشهر. كما وصلت الودائع الإرتفاع أيضاً بسبب زيادة الودائع الإذخارية.

■ وعلى صعيد القطاعات الأخرى، إستمر إرتفاع نشاط البناء و التشييد نتيجة لتحول إهتمام الحكومة بقطاع البنية التحتية. وبالرغم من ذلك، أظهر القطاع بعض التباطؤ خلال شهر رمضان المبارك و إنخفاض حجم مبيعات الأسمنت خلال شهر يونيو من عام 2015.

■ شهدت أسواق الأسهم العالمية الضغوط نتيجة للمخاوف المحيطة بأزمة الديون اليونانية، و التي نتج عنها إغلاق البنوك اليونانية لمدة ثلاثة أسابيع، كما عمدت على تخفيض الحد اليومي للصرف الى قيمة 60 يورو فقط. وقد تراجعت كلاً من مؤشر "فوتسي 100" و "داكس" بنسبة 7.0 فى المائة و 4.0 فى المائة على التوالي. و خلال شهر رمضان المبارك، شهدت أسواق مجلس التعاون الخليجي بعض التراجعات مع إنخفاض متوسط أحجام التداول فى معظم أسواق المنطقة الخليجية. كما تراجع مؤشر تداول لسوق المال السعودي بنسبة 6.2 فى المائة خلال شهر يونيو من عام 2015، بينما تراجع متوسط حجم التداول اليومي الى 5.0 مليار ريال خلال نفس الفترة و الذى يعد أدنى مستوى له منذ شهر نوفمبر من عام 2015.

قائمة المحتويات

الفهرس

3	الإقتصاد العالمي
3	نظرة عامة
4	السيولة و أسواق الأسهم
5	مجلس التعاون الخليجي
6	الإقتصاد
8	المملكة العربية السعودية
9	القطاعات الرئيسية
12	ميزان المدفوعات
13	أسعار العملات
14	معدلات التضخم
15	المؤشرات المصرفية
17	سوق المال السعودي
18	الأداء القطاعي
20	البيانات الأساسية
21	تنوية عام

الإقتصاد العالمي

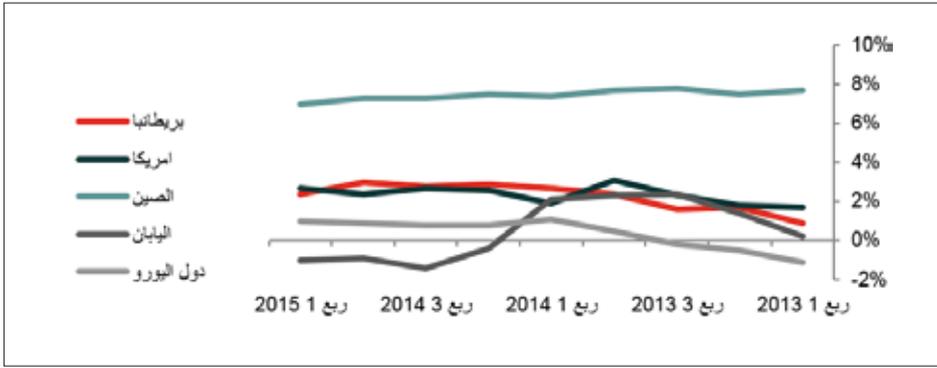
نظرة عامة

استمرت معدلات النمو الإقتصادي العالمي في التباطؤ خلال النصف الأول من عام 2015. وفي خلال الربع الأول من عام 2015، حقق الإقتصاد العالمي نسبة نمو 0.8 في المائة أقل من توقعات صندوق النقد الدولي والتي قدرت نسبة 2.2 في المائة وذلك بسبب ضعف معدلات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة و إنخفاض معدلات النمو في الطلب المحلي في الأسواق الناشئة. وفي خلال الربع الثاني من عام 2015، تراجعت معدلات النشاط التصنيعي في كلاً من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية بينما بقيت بمستويات صحية، بينما حقق النشاط التصنيعي أعلى معدلات نمو خلال العام في منطقة اليورو. هذا وقد تحسنت مستويات الثقة لدى المستهلكين على صعيد الإقتصاديات الكبرى بسبب تحسن ظروف العمل. ومع ذلك، عمد صندوق النقد الدولي على تعديل توقعاته بشأن معدل نمو الإقتصاد العالمي الي 3.3 في المائة خلال عام 2015 والذي يعد أقل من تقديراته السابقة خلال شهر إبريل من عام 2015 والتي توقع تحقيق معدل نمو بنسبة 3.5 في المائة خلال العام، والتي تعد أيضاً أقل من معدل النمو المحقق خلال عام 2014 والذي بلغ نسبة 3.14 في المائة. و ترجع الأسباب التي دفعت صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته بشأن التباطؤ في إقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية هي إنخفاض أسعار السلع الأساسية، و التشدد في الظروف المالية الخارجية. من المتوقع أن تحقق الإقتصاديات المتقدمة نسبة نمو 2.1 في المائة خلال عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع تدريجياً نسبة إلى التوقعات السابقة.

النمو الإقتصادي (التغير على أساس سنوي)

قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته بشأن معدلات النمو الإقتصادي العالمي نتيجة الى ضعف مستويات الطلب المحلي في معظم الإقتصاديات الناشئة. كما حذر الصندوق من المخاطر المحتملة لمنطقة اليورو خلال سعي اليونان للتوصل الى إتفاق مع دائيتها لتضمن بقائها ضمن منطقة اليورو.

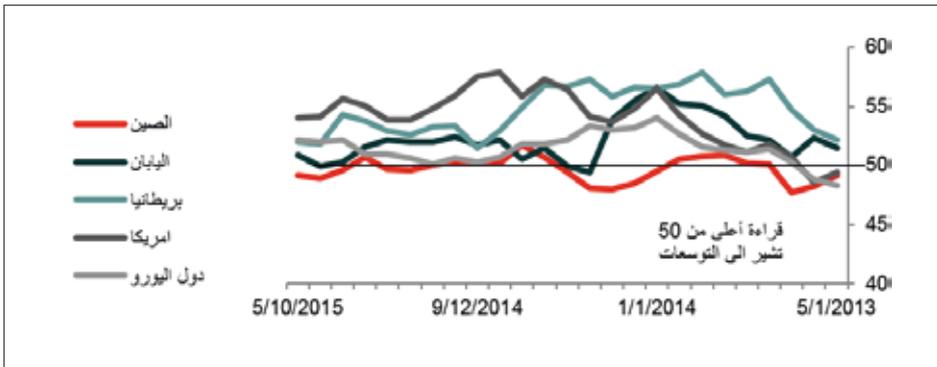
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



مؤشر مديري المشتريات التصنيعي

على الرغم من إنتعاش مستويات الطلب على الصادرات اليابانية، أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات في اليابان علامات المزيد من التباطؤ. بينما إرتفع مؤشر مديري المشتريات في الصين إلى مستوى 49.4 نقطة خلال شهر يونيو. و من ناحية أخرى، إرتفع القطاع الصناعي في جميع دول منطقة اليورو باستثناء اليونان.

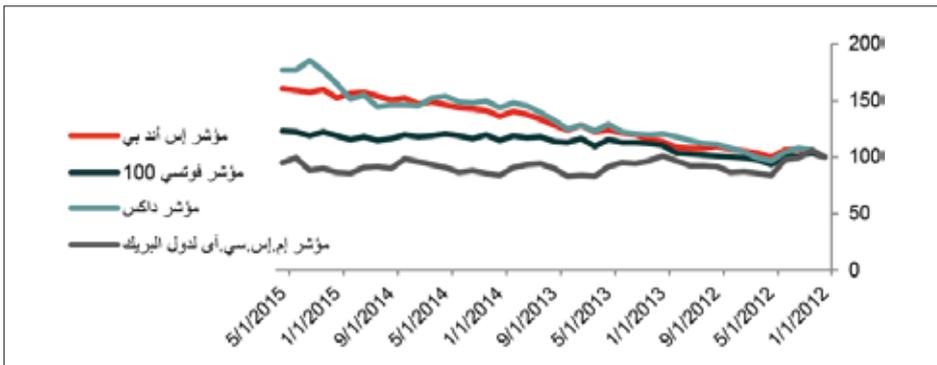
المصدر: بلومبرج



مؤشر الثقة للمستهلكين (المعاد تقديره الى 100)

على الرغم من أزمة الديون اليونانية، لعبت التيسيرات الكمية دوراً ملحوظاً في الحفاظ على مستويات الثقة للمستهلكين و بقائها بمعدلات ثابتة في منطقة اليورو. و في الولايات المتحدة، واصل مؤشر الثقة للمستهلكين إتجاهه الصعودي نتيجة لتحسن سوق العمل في البلاد.

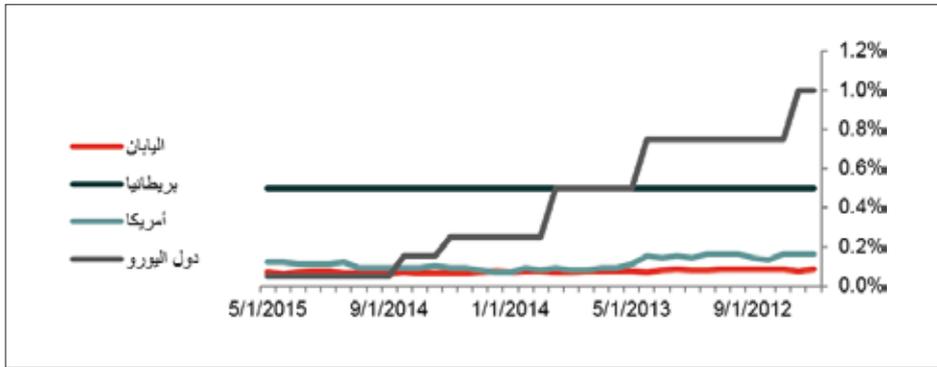
المصدر: بلومبرج



السيولة و أسواق الأسهم

ظلت معدلات أسعار الفائدة دون تغيير على مستوى الإقتصاديات الكبرى نتيجةً لتركيز غالبية البنوك المركزية على إستعادة معدلات النمو. ففى المملكة المتحدة، يتوقع بنك إنجلترا إرتفاع معدلات التضخم مع نهاية عام 2015 و التى قد تؤدي الى تغيير معدلات الفائدة و التى ظلت ثابتة دون تغيير منذ شهر مارس من عام 2009. وقد لجأت العديد من الدول الى إتخاذ التيسيرات الكمية إستجابةً لضعف مستويات الطلب العالمي و شهدت نمواً فى مستويات المعروض النقدي خلال شهر مايو. هذا وقد شهدت أسواق الأسهم فى جميع أنحاء العالم الضغوط بسبب مخاوف أزمة الديون اليونانية.

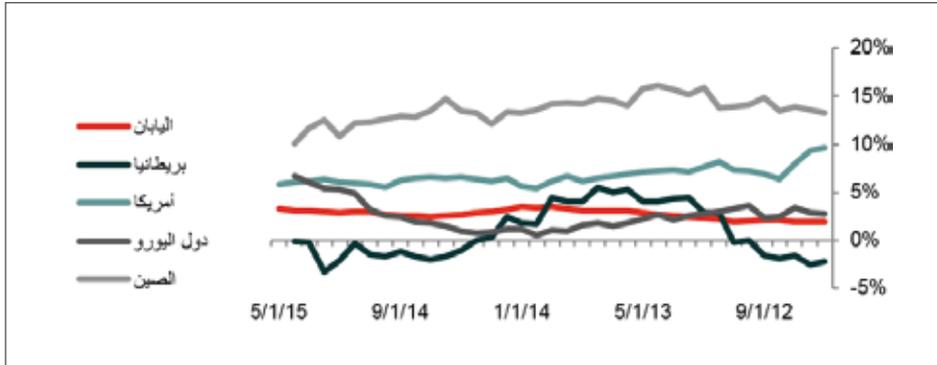
أسعار الفائدة



حافظت الإقتصاديات العالمية الكبرى على بقاء معدلات الفائدة منخفضةً و ذلك سعياً منها لإستعادة معدلات النمو الإقتصادي. بينما يسعى مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة في عام 2015 نتيجةً لإرتفاع معدلات التوظيف تمشياً مع أهداف الحكومة تحقياً لأعلى مستويات من التوظيف.

المصدر: بلومبرج.

عرض النقود (التغير على أساس سنوي)

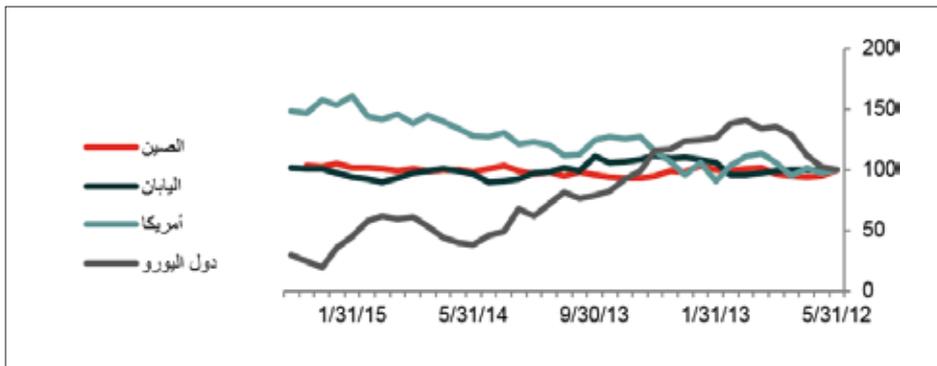


مع ظهور التيسيرات الكمية فى شتى أنحاء العالم تقريباً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حقق المعروض النقدي معدلات نمو فى الإقتصاديات الكبرى خلال شهر مايو من عام 2015.

المصدر: بلومبرج.

* يستخدم العرض النقدي (2ع) بدلاً من العرض النقدي (3ع)

أسواق الأسهم العالمية (المعاد تقديرها إلى 100)



فى شهر يونيو من عام 2015، تراجعت أسواق المال العالمية الرئيسية بسبب المخاوف المحيطة بأزمة الديون اليونانية.

المصدر: بلومبرج.

مجلس التعاون الخليجي

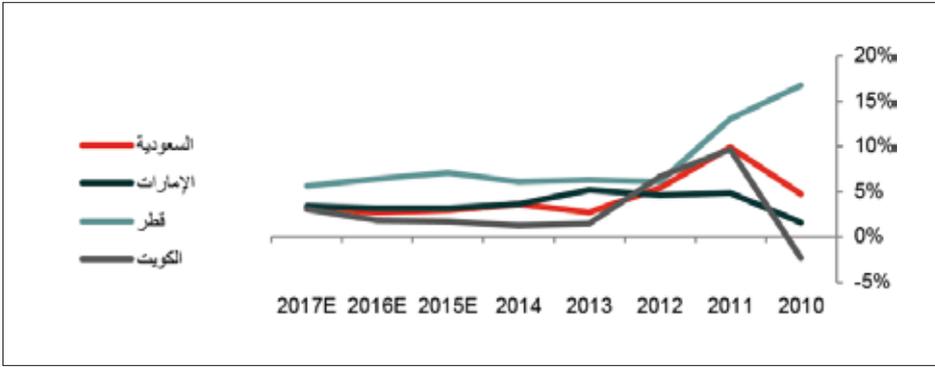
الإقتصاد (1/2)

من المتوقع أن تحقق إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 3.4 في المائة خلال عام 2015 في ظل توافر الإحتياطيات الدولاربية القوية و عدم توقع حدوث أية إنتكاسات صارخة في مستوى الإنفاق الحكومي، بالرغم من تراجع حجم الإيرادات. كما يتوقع أن تحقق دولة قطر أعلى نمو إقتصادي في المنطقة الخليجية بنسبة 7.1 في المائة على إثر النمو المطرد في التوسعات في القطاع غير النفطي في الدولة. ولاسيما أن يؤثر تراجع أسعار النفط عالمياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و التي من المتوقع أن تحقق نسبة نمو 2.8 في المائة و 3.2 في المائة على التوالي. وعلاوة على ذلك، فإن التباطؤ في معدلات النمو في المملكة العربية السعودية يعزى إلى إعادة تقدير أساس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و في شهر يونيو من عام 2015، تراجع النشاط الصناعي في المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب تباطؤ معدلات النمو في القطاع غير النفطي.

النمو الإقتصادي (التغير على أساس سنوي)

من المتوقع أن تحقق إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 3.4 في المائة خلال عام 2015 نتيجة لنمو القطاع غير النفطي بمعدلات متواضعة و كذلك تراجع أسعار النفط الخام عالمياً.

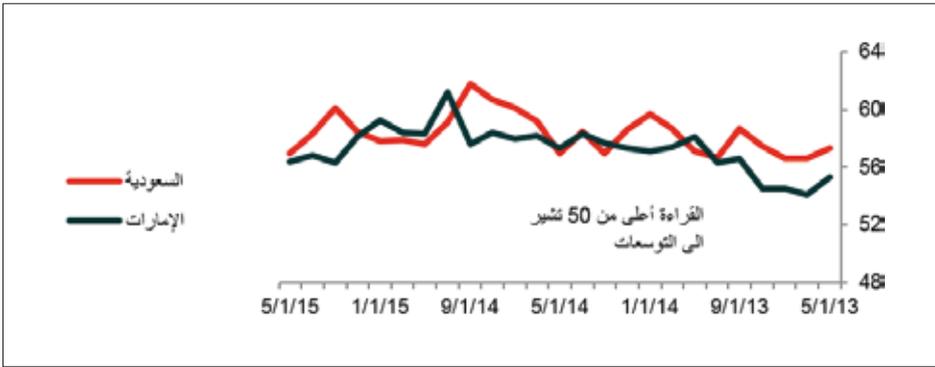
المصدر: صندوق النقد الدولي



مؤشر مديري المشتريات التصنيعي

واصل مؤشر مديري المشتريات بالمملكة العربية السعودية إتحافه الهبوطي من أعلى مستوياته في شهر مارس من عام 2015 و سجل 56.1 نقطة خلال شهر يونيو من نفس العام. و قد دفع المؤشر هابطاً تباطؤ الطلبات الجديدة و النمو المتواضع من القطاع الخاص غير النفطي.

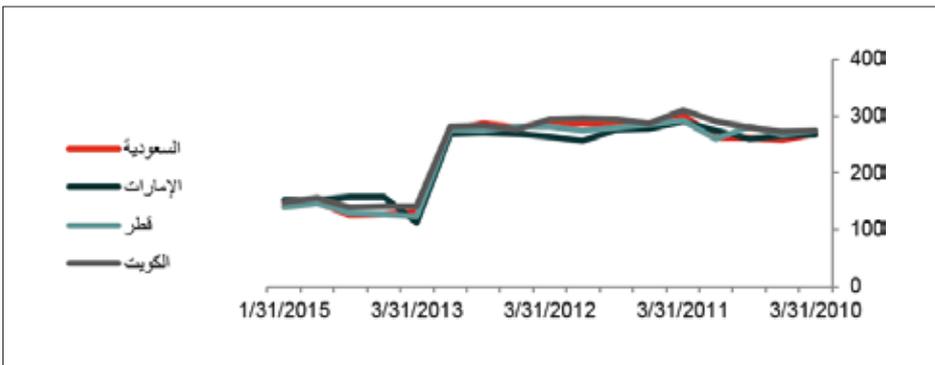
المصدر: بلومبرج



مؤشر توقعات المستهلكين

في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة توقعات المستهلكين. ولاسيما أن الإنفاق المالي سيكون عاملاً رئيسياً في تحديد تأثير إنخفاض عائدات النفط على الإنفاق الاستهلاكي في المنطقة.

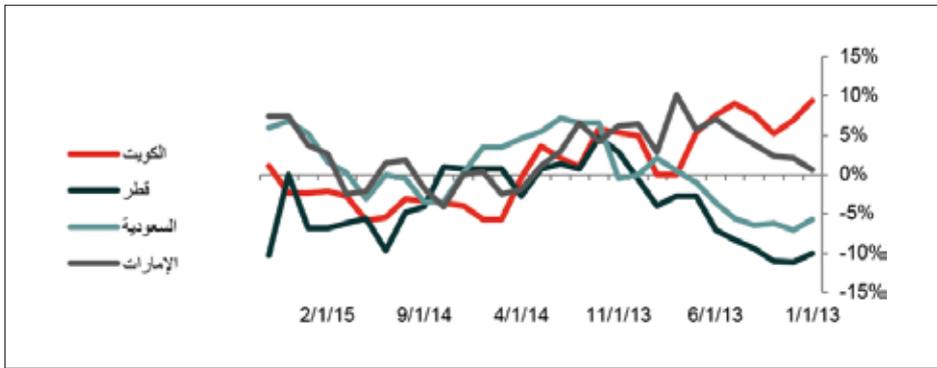
المصدر: بلومبرج



الإقتصاد (2/2)

تقدر إمدادات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من النفط الخام حوالي 21.38 مليون برميل يومياً خلال شهر يونيو من عام 2015، و التي تعد أعلى من إنتاجية شهر مايو بمقدار 283 ألف برميل يومياً. بينما تقدر متوسط إنتاجية دول الأوبك من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2015 مقدار 31.13 مليون برميل يومياً. و من بين المنتجين للنفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي، قامت المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها اليومي من النفط الخام بمقدار 48.4 ألف برميل يومياً خلال شهر يونيو و الذي يعد أعلى مستوى إنتاجية على مدار ثلاثون عاماً، نتيجة لتوقعها بزيادة الطلب العالمي على النفط الخام في المستقبل القريب. كما يتوقع أن ترتفع إنتاجية النفط الخام من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك خلال عام 2015 بمقدار 0.86 مليون برميل يومياً. كما كان من المقدر أن تتعطل الإمدادات النفطية من الدول غير الأعضاء بالأوبك بمقدار 0.76 مليون برميل خلال شهر يونيو من عام 2015.

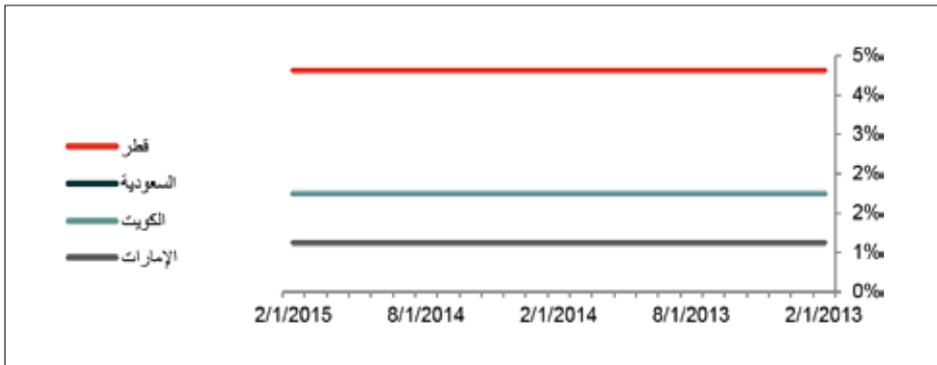
من المرجح أن ترتفع أسعار الفائدة لهذا العام نتيجةً لربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بسعر صرف الدولار الأمريكي إضافةً الى الضغوط التضخمية الناتجة عن إرتفاع مستويات الإنفاق الحكومي.



بيانات إنتاج النفط الخام (التغير على أساس سنوي)

حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على إنتاجيتها من النفط الخام بمقدار 31 مليون برميل يومياً متوقعاً أن تتخفف الإمدادات من الدول غير الأعضاء في الأوبك خلال الفترات المقبلة بسبب تراجع عدد حفارات البترول في أمريكا الشمالية إضافة الى عدم توافر النفقات الرأسمالية الكافية لمشاريع المنبع المقبلة، بينما يظل الطلب قوياً من قبل الدول الأعضاء و غير الأعضاء في الأوبك.

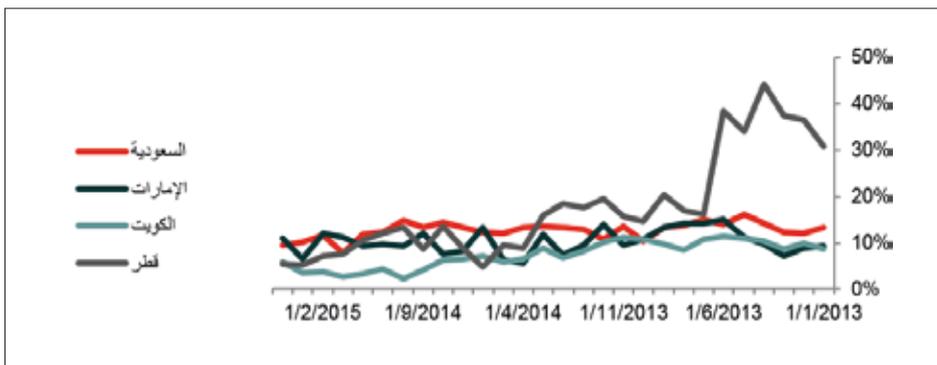
المصدر: بلومبرج.



المعرض النقدي ع3 (التغير على أساس سنوي)

في شهر مايو من عام 2015، ساعدت الزيادة في الودائع النقدية و ودائع أشباه النقود الى تحسين المعرض النقدي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: بلومبرج.



أسعار الفائدة

سوف تتأثر أسعار الفائدة الإقليمية بسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي. كما أن ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي يعتبر أحد عوامل الإستقرار في حال رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة خاصة مع تقلب أسعار النفط.

المصدر: بلومبرج.

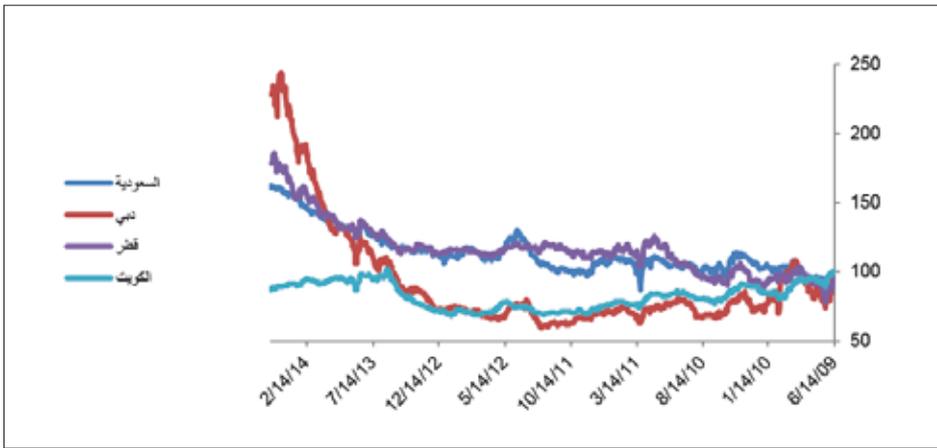
أسواق المال بمجلس التعاون الخليجي

إنعشت غالبية أسواق المال بمجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من عام 2015 بعد أن شهدت موجه تصحيحية للأسعار خلال الربع الأول من عام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط الخام عالمياً. وقد ارتفع أسعار النفط برنت و غرب تكساس بنسبة 15.4 في المائة و 24.9 في المائة على التوالي على أساس ربع سنوي. كما سجل سوق دبي المالي أعلى نسبة إرتفاع بلغت 16.0 في المائة، تبعها بورصة قطر بنسبة 5.0 في المائة على أساس ربع سنوي. و خلال الربع الأول من عام 2015، حققت بورصة السعودية إرتفاعات سعرية على إثر قرار هيئة سوق المال بالسماح للأجانب المؤهلين بالتداول في البورصة السعودية، و سجل مؤشر سوق المال السعودي " تداول" نسبة إرتفاع بلغت 3.5 في المائة خلال الربع الثاني من عام 2015 عندما بلغ القرار حيز التنفيذ. و لاسيما أن تشهد أسواق المال بمجلس التعاون الخليجي بعض التأثيرات خلال الفترات المالية المقبلة نتيجة حركة أسعار النفط، التوترات السياسية الإقليمية، التوازن المالي، الإنفاق على البنية التحتية، و نمو القطاع غير النفطي.

سواق الأسهم (المعاد تقديرها إلى 100)

إرتفع سوق المال السعودي خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة 3.5 في المائة على الرغم من الأداء الضعيف لقطاع البتروكيماويات الموجه للتصدير. بينما تراجع مؤشر سوق الكويت بنسبة 1.3 في المائة.

المصدر: بلومبرج.

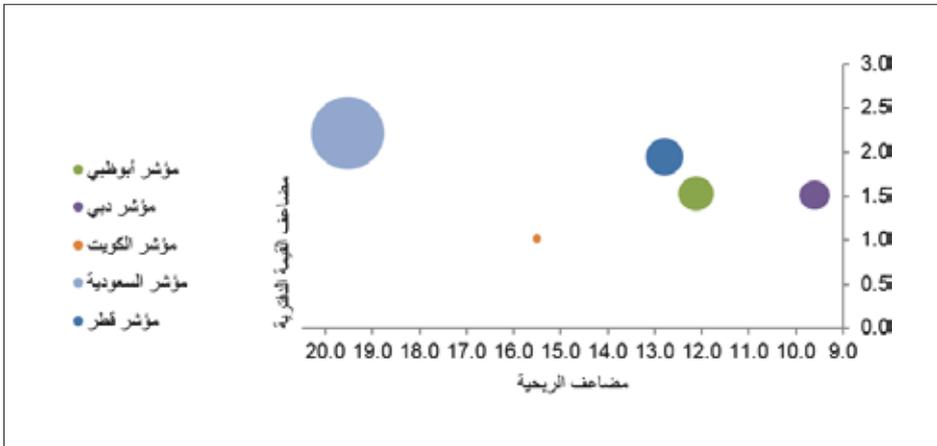


تقييم مضاعفات الربحية و القيمة الدفترية

بعد إعلان هيئة سوق المال بالملكة العربية السعودية بالسماح للأجانب المؤهلين بالتداول في البورصة السعودية، إرتفع مضاعف الربحية للمؤشر العام إلى 19.1 ضعفاً، مما رفع من التكلفة النسبية لسوق تداول مقارنة بباقي أسواق المال بالمنطقة.

المصدر: بلومبرج

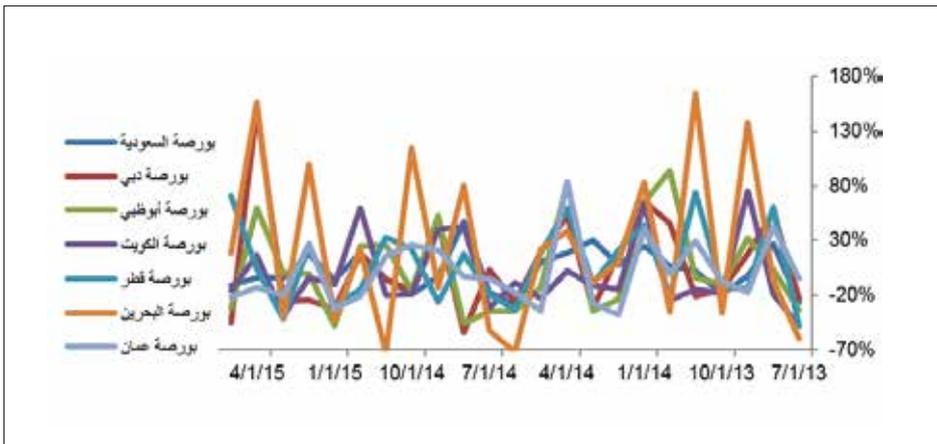
ملاحظة: حجم الفقاعة يشير إلى القيمة السوقية.



متوسط قيمة التداول الشهري (التخبر على أساس شهري)

تراجع متوسط حجم التداول الشهري في معظم أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر رمضان المبارك.

المصدر: بلومبرج.



المملكة العربية السعودية

الإقتصاد

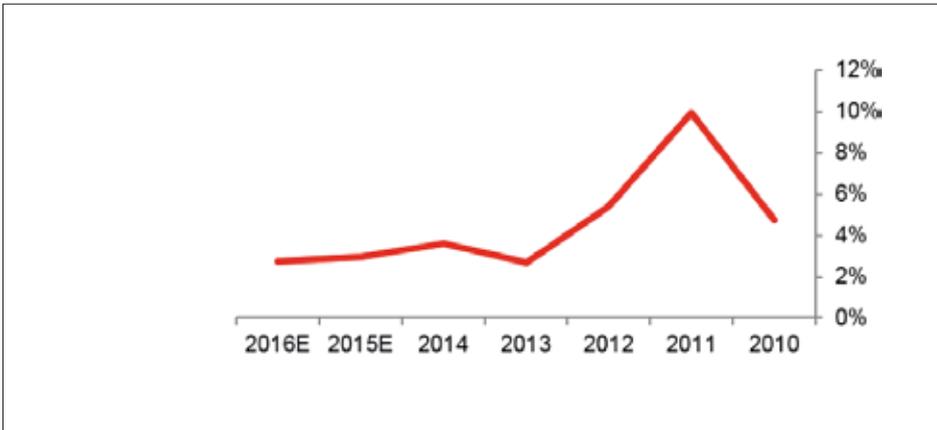
شهدت المملكة العربية السعودية نمواً اقتصادياً قوياً في السنوات الأخيرة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط وزيادة معدلات الإنتاج. ومع ذلك، في ظل التباطؤ في معدلات النمو التي شهدت في الطلبات الجديدة، إضافة إعتدال معدلات النمو للقطاع غير النفطي، إضافة إلى الإنخفاض الحاد في عائدات النفط الخام والذي يشكل حوالي نسبة 90 في المائة من الإيرادات العامة للمملكة، عمد صندوق النقد الدولي على تعديل توقعاته بشأن النمو الإقتصادي المتوقع للمملكة العربية السعودية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل المملكة نمواً إقتصادياً بنسبة 2.8 في المائة و 2.4 في المائة خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي. ومن المتوقع أيضاً أن تسعى الحكومة لتعزيز القطاع غير النفطي باستثمارات في كلاً من البنية التحتية، التعليم، خدمات البلدية، المياه، الطرق و الطرق السريعة.

و على الرغم من هدوء مستويات التوقعات بشأن معدلات النمو الإقتصادي، إلا أن مستويات الثقة لدى المستهلكين لاتزال مرتفعة إذ زادت معاملات نقاط البيع بنسبة 10.0 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو من عام 2015. ومع ذلك، تراجع النشاط الصناعي خلال الربع الثاني من عام 2015 إذ بلغ مؤشر مديري المشتريات مستوى 56.1 نقطة خلال شهر يونيو من عام 2015 منخفضاً من مستوى 57.0 والذي تحقق خلال شهر مايو من نفس العام نتيجة إلى النمو المعتدل في الطلبات الجديدة. ومع ذلك، فإن وتيرة النمو لا تزال قوية بالمقارنة مع باقي الإقتصاديات الكبرى الأخرى.

النمو الإقتصادي (التغير على أساس سنوي)

قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته بشأن معدلات النمو الإقتصادي المتوقعة للمملكة العربية السعودية خلال عام 2015 إلى نسبة 2.8 في المائة من نسبة نمو 3.0 في المائة والتي كانت مقدرة مسبقاً نتيجة لتراجع مستويات الدخل من قطاع النفط و تباطؤ معدلات النمو للقطاع غير النفطي.

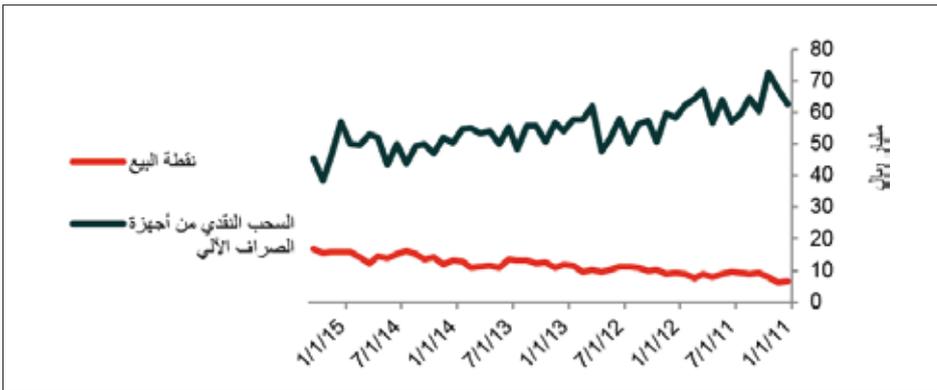
المصدر: آفاق الإقتصاد العالمي عن صندوق النقد الدولي



مؤشرات الثقة للمستهلكين

قبل شهر رمضان المبارك، ارتفعت معدلات السحب من أجهزة الصراف الآلي ومعاملات نقاط البيع بنسبة 10.0 في المائة و 7.8 في المائة على التوالي.

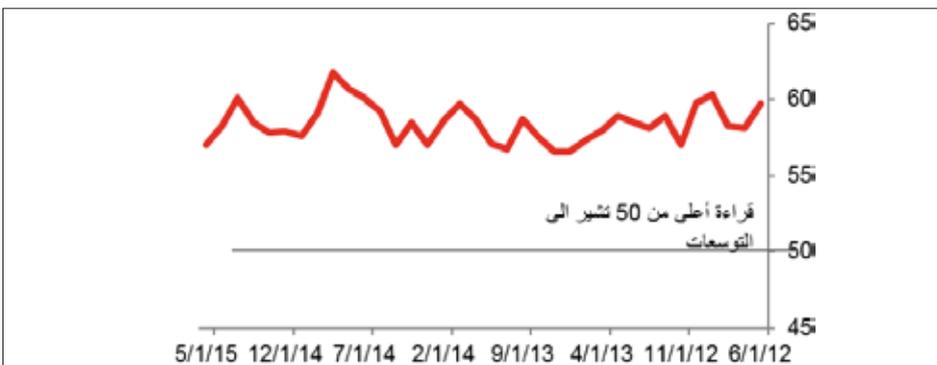
المصدر: بلومبرج.



مؤشر مدراء المشتريات

بعد أن بلغ مؤشر مدراء المشتريات مستوى 60 نقطة خلال شهر مارس الماضي والذي يعد أعلى نقطة له نتيجة لارتفاع معنويات السوق خلال الربع الأول من العام الحالي، تراجع المؤشر في شهر مايو و بلغ مستوى 57 نقطة بعد أن إنخفض من 58.3 نقطة في شهر إبريل الماضي. ويرجع ذلك إلى إعتدال الأوامر الجديدة والمخرجات الجديدة بشكل طفيف.

المصدر: بلومبرج.



القطاعات الرئيسية

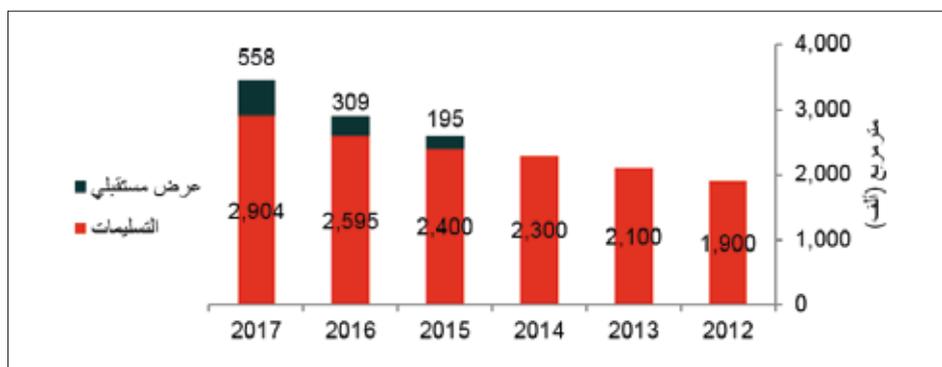
سوق العقارات: المكاتب التجارية

إستمر أداء القطاع العقاري بمختلف مدن المملكة العربية السعودية مختلطاً. فقد بقيت أسعار إيجار المكاتب التجارية بمدينة الرياض مستقرة خلال الربع الأول من عام 2015، بينما إرتفعت أسعار الإيجارات في مدينة جدة على أساس سنوي. كما تراجع عدد المساحات الشاغرة في مدينة الرياض من نسبة 19 في المائة خلال الربع الأول من عام 2014 الى نسبة 16 في المائة خلال نفس الفترة من العام الحالي. ولاسيما أن التأخيرات المتوقعة في العرض و تراجع أحجام المشروعات عملت على دعم الإستقرار النسبي في المدينة. ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض الإيجارات خلال عام 2016 بسبب المساحات الجديدة المعروضة للإيجار. وفي مدينة جدة، تراجع المعدل من نسبة 9 في المائة الى 6 في المائة ويرجع ذلك في المقام الأول الى محدودية المساحات المكتبية الجديدة المتوقع ظهورها في السوق خلال الربع الأول من عام 2015. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتأثر سوق الإيجارات بمدينة جدة بالمعرضات القادمة الجديدة خلال عام 2015.

معروض المكاتب بمدينة الرياض

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعروض من المكاتب حوالي 2,400 كيلومتر مربع. لم تكن هناك إنجازات كبيرة خلال هذه الفترة كما تأخر تسليم بعض المباني الخاصة بمركز الملك عبدالله المالي.

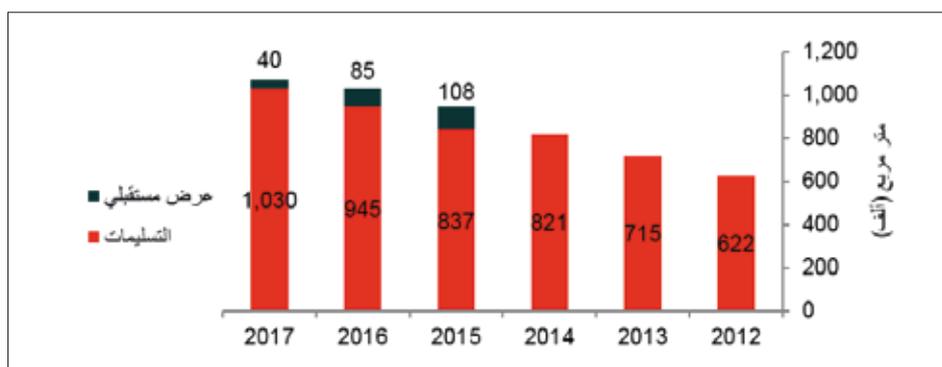
المصدر: جل العقارية.



معروض المكاتب بمدينة جدة

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعروض من المكاتب حوالي 837 كيلومتر مربع. وقد شملت أكبر الإضافات برج ساس (10.5 كيلومتر مربع) و برج ميتكو (4.8 كيلومتر مربع).

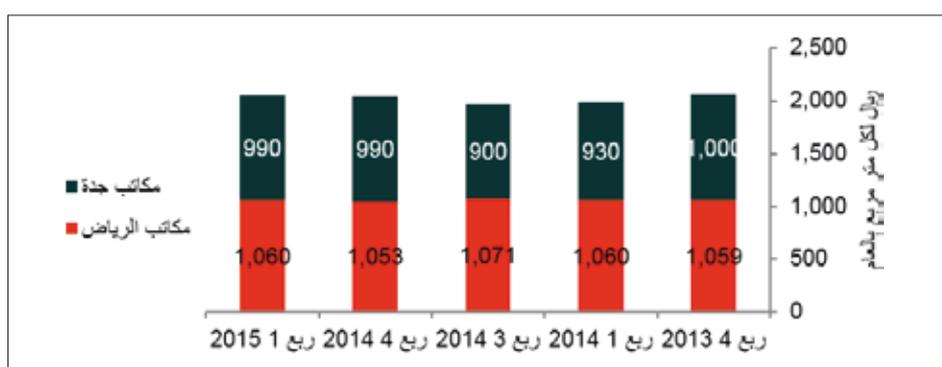
المصدر: جل العقارية.



أداء مكاتب الإيجار

بقي متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة الرياض مستقراً عند 1,060 ريال لكل متر مربع. بينما إرتفع متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة جدة بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي إلى 990 ريال لكل متر مربع.

المصدر: جل العقارية.



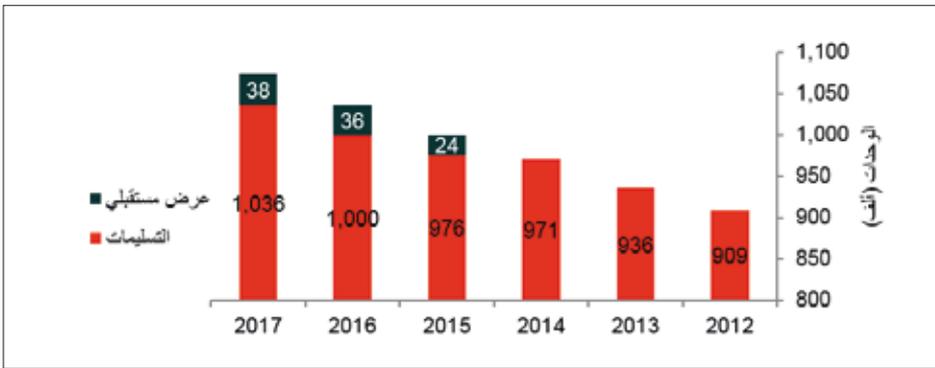
سوق العقارات: السكني

إستمر أداء القطاع العقاري بمختلف مدن المملكة العربية السعودية مختلطاً. فقد بقيت أسعار إيجار المكاتب التجارية بمدينة الرياض مستقرة خلال الربع الأول من عام 2015، بينما إرتفعت أسعار الإيجارات في مدينة جدة على أساس سنوي. كما تراجع عدد المساحات الشاغرة في مدينة الرياض من نسبة 19 في المائة خلال الربع الأول من عام 2014 الى نسبة 16 في المائة خلال نفس الفترة من العام الحالي. ولاسيما أن التأخيرات المتوقعة في العرض وتراجع أحجام المشروعات عملت على دعم الإستقرار النسبي في المدينة. ومع ذلك، من المتوقع أن تتخفف الإيجارات خلال عام 2016 بسبب المساحات الجديدة المعروضة للإيجار. وفي مدينة جدة، تراجع المعدل من نسبة 9 في المائة الى 6 في المائة ويرجع ذلك في المقام الأول الى محدودية المساحات المكتبية الجديدة المتوقع ظهورها في السوق خلال الربع الأول من عام 2015. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتأثر سوق الإيجارات بمدينة جدة بالمعرضات القادمة الجديدة خلال عام 2015.

المعرض السكني في مدينة الرياض

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعرض من المكاتب حوالي 2,400 كيلومتر مربع. لم تكن هناك إنجازات كبيرة خلال هذه الفترة كما تأخر تسليم بعض المباني الخاصة بمركز الملك عبدالله المالي.

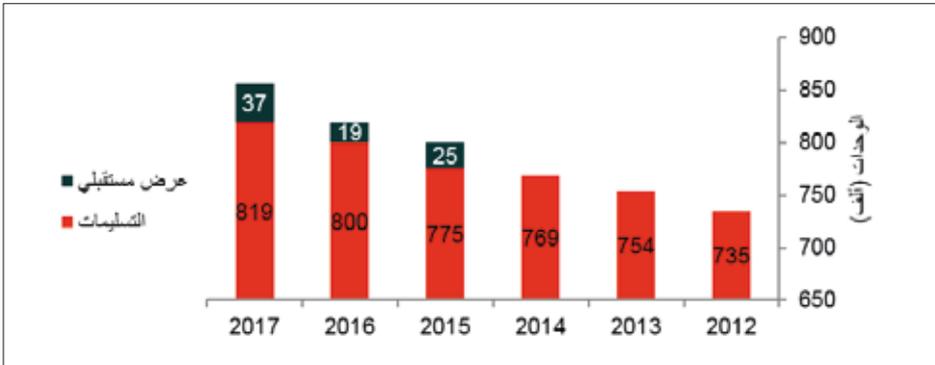
المصدر: جل العقارية.



المعرض السكني في مدينة جدة

خلال الربع الأول من عام 2015، بلغ المعرض من المكاتب حوالي 837 كيلومتر مربع. وقد شملت أكبر الإضافات برج ساس (10.5 كيلومتر مربع) و برج ميتكو (4.8 كيلومتر مربع).

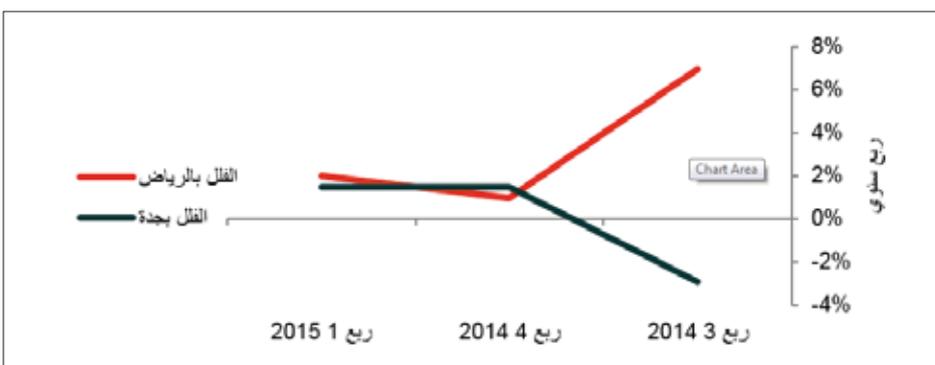
المصدر: جل العقارية.



أداء الإيجار السكني

بقي متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة الرياض مستقراً عند 1,060 ريال لكل متر مربع. بينما إرتفع متوسط الإيجار السنوي للمكاتب في مدينة جدة بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي إلى 990 ريال لكل متر مربع.

المصدر: جل العقارية.

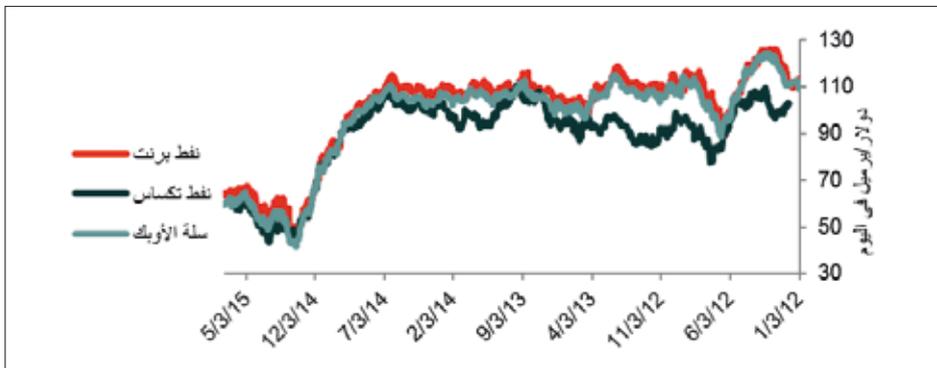


النفط و الأسمت

شهدت أسعار انفضت الخام عالمياً إنخفاضاً خلال شهر يونيو من عام 2015 نتيجة لإرتفاع المعروض عن الطلب. فقد تراجعت أسعار النفط برنت و غرب تكساس بنسبة 3.0 في المائة و 1.1 في المائة على التوالي. و في شهر يونيو من عام 2015، سجلت سعر سلة أوبك إنخفاضاً طفيفاً في المتوسط، بينما حققت إرتفاعاً بنسبة 19.0 في المائة على مستوى الربع سنوي. و خلال الربع الثاني من عام 2015، بلغ إنتاج النفط الخام للدول الأعضاء في منظمة الأوبك 31.14 مليون برميل يومياً في المتوسط محققاً نسبة إرتفاع 2.7 في المائة على أساس ربع سنوي. كما قد بلغ إنتاج النفط الخام من دولة العراق و نيجيريا و المملكة العربية السعودية خلال شهر يونيو من عام 2015 عدد 198.6 ألف برميل يومياً، 87.4 ألف برميل يومياً، و 48.4 ألف برميل يومياً، على التوالي. و على النقيض، شهدت كلاً من ليبيا و إيران و الجزائر بعض التراجعات الطفيفة في إنتاج النفط الخام خلال الشهر.

و قد إرتفع قطاع البناء و التشييد بالمملكة العربية السعودية بدعم من الحكومة و خططها في تنويع إقتصاد البلاد. و من المتوقع أن يساعد في الدفع بنمو القطاع الإستثمارات في البنية التحتية و زيادة معدلات نمو قطاع السياحة. بينما إرتفع إنتاج الأسمت على ضوء زيادة معدلات البناء و التشييد بالمملكة. و لاسيما كان لشهر رمضان المبارك الأثر على إنخفاض معدلات الإنتاج بنسبة 17.2 في المائة على أساس شهري نتيجة التباطؤ في معدلات نشاط قطاع البناء و التشييد.

أسعار النفط الخام



واصلت أسعار النفط الخام تراجعها بسبب التوقعات بتباطؤ الطلب على النفط المكرر. شهدت أسعار برنت و سلة أسعار أوبك إنخفاضاً بنسبة 3.0 في المائة على أساس شهري في شهر يونيو.

المصدر: بلومبرج.

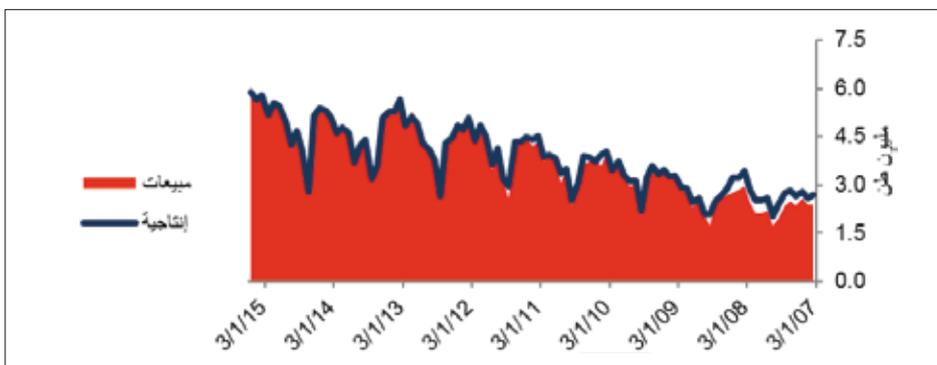
إنتاج النفط الخام و عدد حفارات البترول



إرتفعت معدلات إنتاج النفط الخام على مدار الفترتين الربعية الماضية بعدما شاهد تراجعاً خلال الربع الرابع من عام 2014. و خلال الربع الثاني من عام 2014، إرتفعت معدلات إنتاج النفط الخام بنسبة 3.8 في المائة على أساس ربع سنوي الى 10.183 ألف برميل يومياً.

المصدر: منظمة الأوبك للبترول.

إنتاج و مبيعات الأسمت



تباطأ حجم مبيعات الأسمت في شهر يونيو من عام 2015، بسبب التباطؤ في نشاط البناء و التشييد خلال شهر رمضان المبارك.

المصدر: الموقع الإلكتروني لشركة أسمنت اليمامة.

ميزان المدفوعات

بلغ رصيد الحساب الجاري نحو 81.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014 و الذي يعد أقل من عام 2013 بفارق 54.26 مليار دولار. و يعزي هذا الإنخفاض الى تراجع العائدات النفطية. و لاسيما أن زيادة مستويات الإنتاج من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك للبتترول و تراجع مستويات الطلب العالمية قد أدت بدورها الى تراجع العائدات النفطية للمملكة. كما واصل الإنخفاض منذ عام 2013، عندما إنكمش فائض الحساب الجاري في المملكة بشكل ملحوظ مقارنةً بزيادة كبيرة خلال عام 2012.

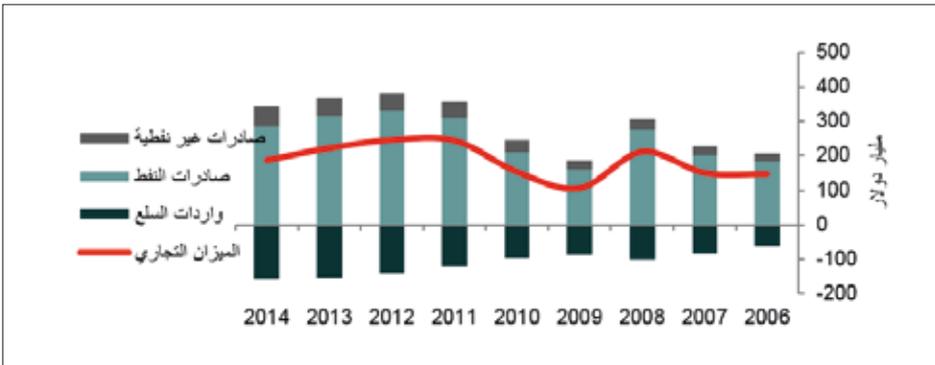
و في الربع الأخير من عام 2014، إنكمش ميزان الحساب الجاري ما يقرب من 87 في المائة على أساس سنوي إلى قيمة 5 مليار دولار. و يرجع سبب التراجع الى الإنخفاض في قيمة الصادرات بنسبة 8.7 في المائة على أساس سنوي و إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 3.1 في المائة خلال عام 2014. و قد قابل الزيادة في التدفقات النقدية تحويلات العاملين إلى الخارج و التي إرتفعت بنسبة 5.6 في المائة خلال عام 2014.



الحساب الجاري

تراجع الميزان التجاري بنسبة 15.6 في المائة على أساس سنوي بسبب إنخفاض صادرات النفط و إرتفاع قيمة الواردات. إلا أن حصة الصادرات غير النفطية تحسنت و بلغت 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعةً من 7.3 في المائة خلال عام 2014 الأمر الذي عوض جزئياً تراجع صادرات النفط.

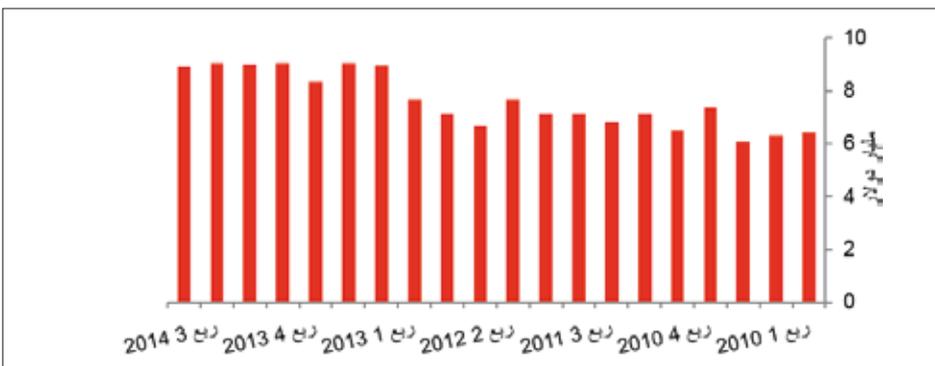
المصدر: بلومبرج.



الميزان التجاري

قام العاملين المغتربين في المملكة العربية السعودية بتحويل مبلغ 35.9 مليار دولار خلال عام 2014. و في الربع الأخير من عام 2014، إرتفعت التحويلات بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي و بلغت 8.9 مليار دولار.

المصدر: بلومبرج.



تحويلات العاملين

قام العاملين المغتربين في المملكة العربية السعودية بتحويل مبلغ 35.9 مليار دولار خلال عام 2014. و في الربع الأخير من عام 2014، إرتفعت التحويلات بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي و بلغت 8.9 مليار دولار.

المصدر: بلومبرج.

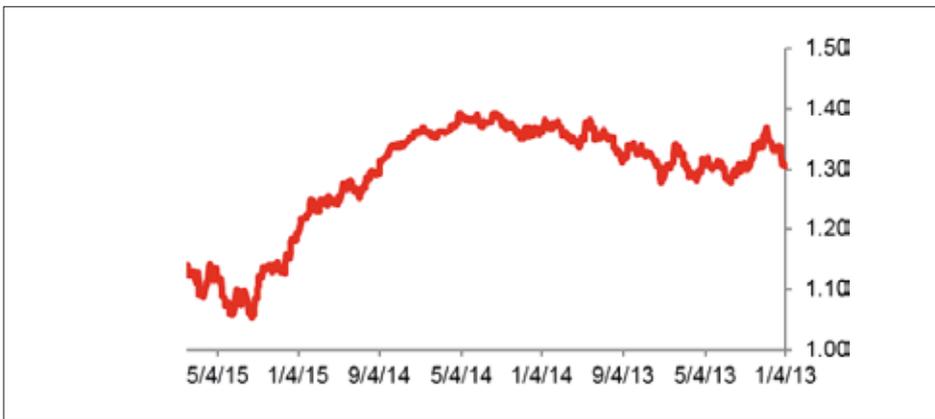
أسعار العملات

بقي سعر اليورو ضعيفاً مقابل سعر الدولار الأمريكي خلا شهر يونيو من عام 2015 نظراً لحالة عدم اليقين الناتج عن أزمة الديون اليونانية. وفي الوقت ذاته، حقق الجنيه الإسترليني ارتفاعاً في مقابل الدولار الأمريكي بسبب التكهات حول زيادة أسعار الفائدة من قبل بنك إنجلترا المركزي. انخفضت قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي بسبب النمو الاقتصادي المتباطئ لليابان.

اليورو / الدولار الأمريكي

نتيجة لحالة عدم اليقين بشأن أزمة الديون اليونانية، تم إغلاق البنوك اليونانية لمدة ثلاثة أسابيع، كما تعهدت الحكومة باتخاذ تدابير للرقابة على رأس المال، إضافة إلى ضعف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في نهاية شهر يونيو وأوائل شهر يوليو من عام 2015.

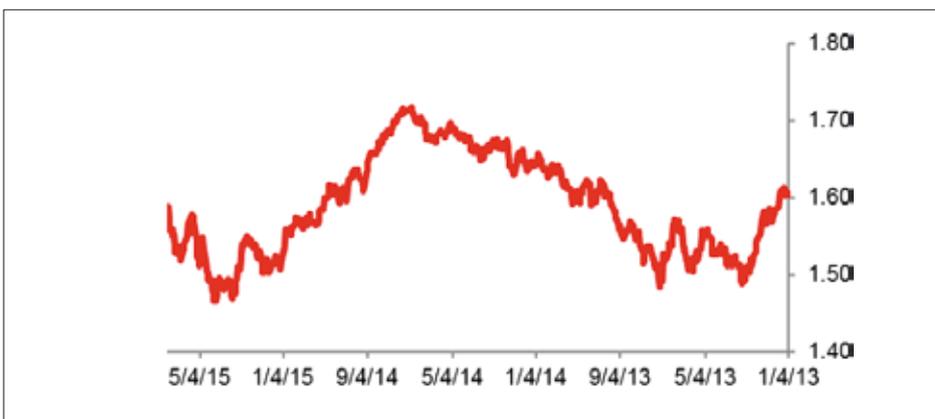
المصدر: بلومبرج.



الجنيه الاسترليني / الدولار الأمريكي

بعد موجة من الصعود استمرت على مدار ثلاثة أشهر متتالية، تراجع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي في أوائل شهر يوليو، وذلك بسبب ظهور البيانات الخاصة بمؤشر مديري المشتريات والتي لم تكن مرضية. بينما لا تزال التوقعات إيجابية للجنة الإسترليني، إذ من المتوقع أن يعمل بنك إنجلترا على زيادة أسعار الفائدة في المستقبل القريب.

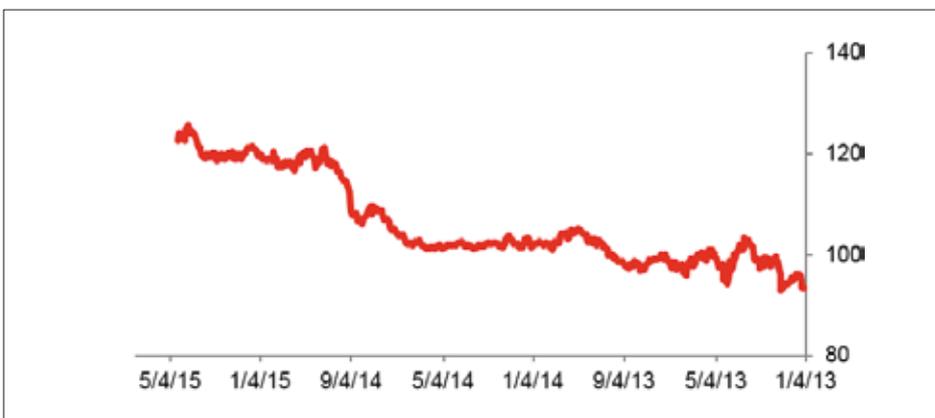
المصدر: بلومبرج.



الدولار الأمريكي / الين الياباني

عمد بنك اليابان على الحفاظ على نظام الحواجز النقدية نتيجة لتباطؤ معدلات نمو الصادرات و الظروف سوق العمل الصعبة. وقد أدى ذلك إلى المزيد من التخفيض لقيمة الين مقابل الدولار الأمريكي.

المصدر: بلومبرج.



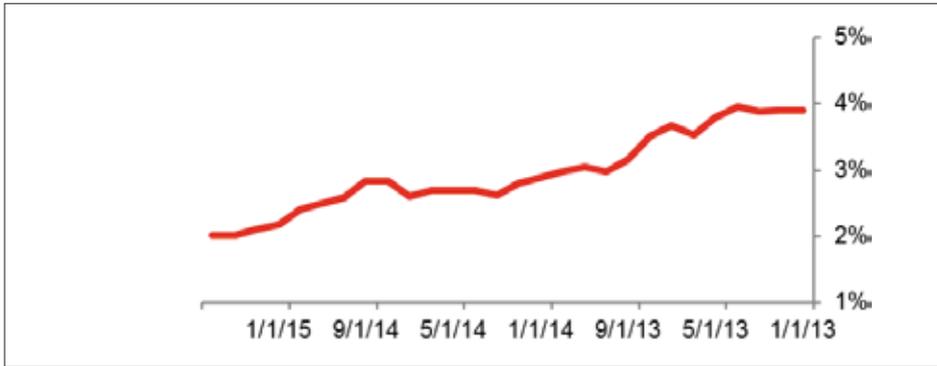
معدلات التضخم

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية بشكل طفيف خلال شهر مايو من نسبة 2.01 في المائة إلى 2.08 في المائة والذي لا يزال أقل من المتوسط مدى 12 شهراً والذي يبلغ 2.42 في المائة. و اعتبر كلاً من الأغذية و المواصلات بمثابة الدوافع الرئيسية وراء الإرتفاع الطفيف. كما إرتفع معدل التضخم للمواصلات إلى نسبة 0.54 في المائة خلال شهر مايو، بينما إرتفعت الأغذية بنسبة 1.39 في المائة و تعتبر الزيادة الأولى منذ شهر أكتوبر من عام 2015. بينما قوبل الإرتفاع التضخمي بمعدل التضخم للملابس والأحذية والذي تراجع بنسبة 3.24 في المائة.

معدل التضخم (التغير على أساس سنوي)

إرتفع معدل التضخم على أساس سنوي بنسبة 2.08 في المائة خلال شهر مايو من عام 2015، بينما بقي على مستويات أقل من ذروة المستويات التي بلغها عند 2.83 في المائة والتي سجلها في شهر سبتمبر من عام 2014.

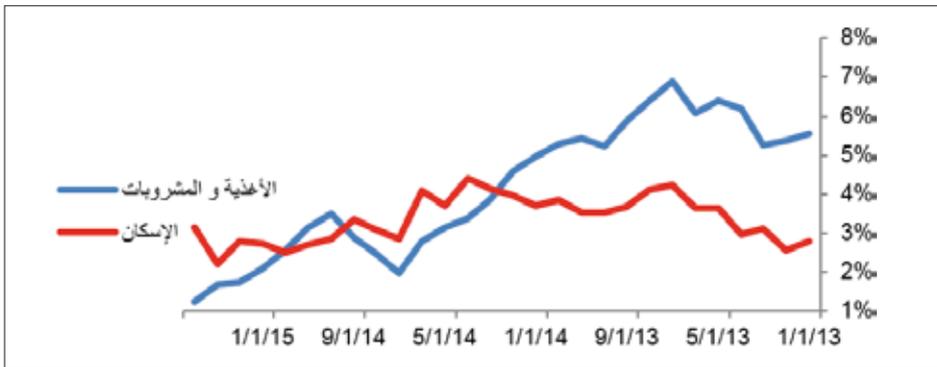
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



معدل تضخم لأسعار الغذاء والإسكان (التغير على أساس سنوي)

إرتفع معدل التضخم للأغذية والمشروبات بنسبة 1.39 في المائة مقارنة بالعام الماضي، كما إرتفع معدل التضخم للإسكان بنسبة 3.14 في المائة على أساس سنوي.

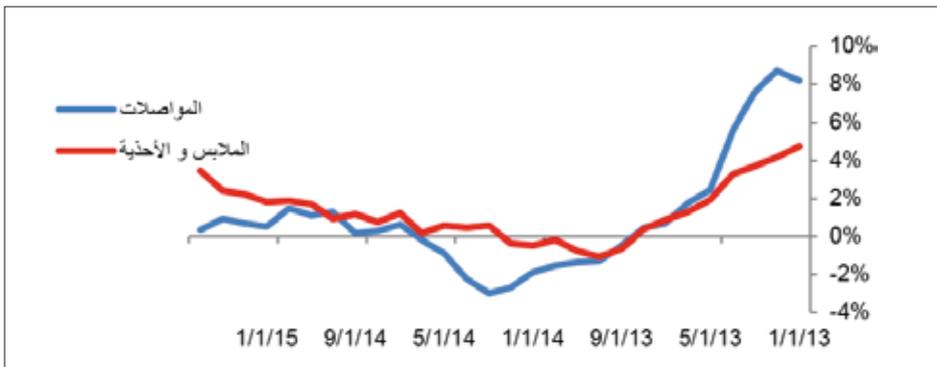
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



قطاع الملابس والأحذية والنقل (التغير على أساس سنوي)

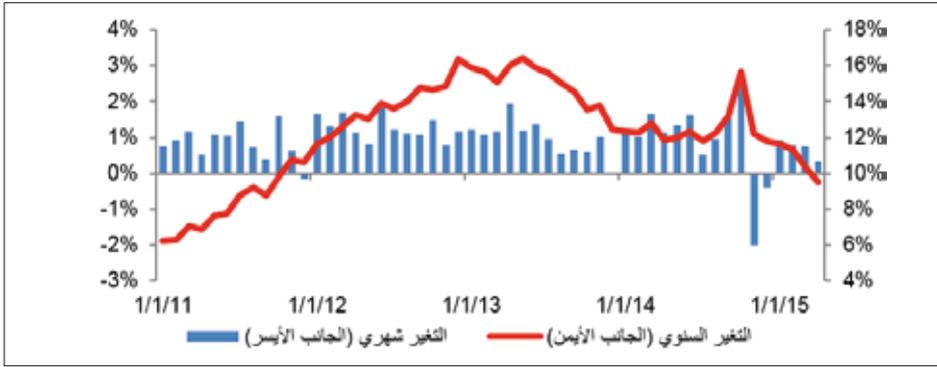
إرتفع معدل التضخم للملابس والأحذية بنسبة 3.24 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو من عام 2015. وعلى الرغم من صعود قطاع وسائل النقل تجاه الضغوط الانكماشية في شهر يوليو من عام 2014، إلا أن وتيرة الإنتعاش كانت بطيئة في القطاع. و سجل معدل التضخم للنقل نسبة 0.54 في المائة خلال شهر مايو من عام 2015.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



المؤشرات المصرفية (1/2)

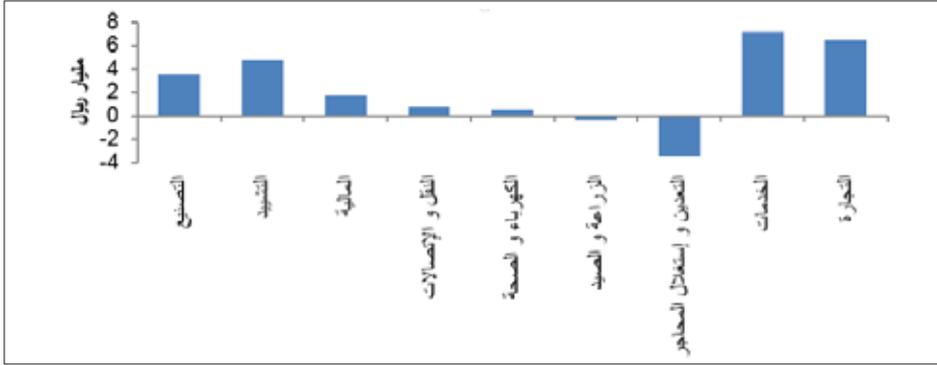
حقق حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إرتفاعاً بنسبة 1.34 في المائة على أساس شهري خلال شهر مايو من عام 2015، بعد أن شهد إنخفاضاً مستمراً على مدى الأربعة أشهر الماضية، و بالتالي تمكن من تحقيق أعلى معدل نمو على أساس شهري منذ شهر نوفمبر من عام 2014. إستمرت الودائع المصرفية في الإرتفاع خلال شهر مايو من عام 2015 لتسجل إرتفاع بنسبة 10.1 في المائة على أساس سنوي و يرجع ذلك أساساً إلى الإرتفاع في مستويات الودائع الإدخارية. مع إرتفاع مستويات الودائع الإدخارية بقيمة 12.8 مليار ريال على أساس شهري، إرتفعت الودائع تحت الطلب بقيمة 10.7 مليار ريال على أساس شهري خلال شهر مايو.



أسعار النفط الخام والإقراض المصرفي (القطاع الخاص)

بقي الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص قوياً. إرتفع الإقراض الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 9.52 في المائة على أساس سنوي.

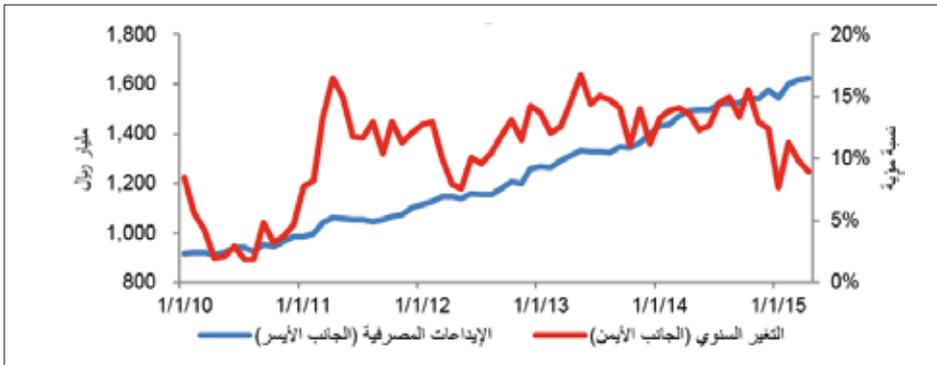
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



صافي التغير في الإقراض المصرفي (القطاع الخاص)

إرتفع حجم الإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص بقيمة 20.9 مليار ريال. في حين شهد الإقراض لقطاعي الخدمات و التجارة أكثر نسبة إرتفاع، إلا أن الإئتمان الموجه للزراعة و التعدين انخفض بشكل ملحوظ.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



الودائع الإدخارية بالبنوك

إرتفعت الودائع المصرفية بالبنوك إلى حد كبير بسبب الإرتفاع في أوقات الدوام الحكومية و الودائع الإدخارية. علاوة على ذلك، شهدت الودائع التجارية بالبنوك أيضاً زيادة قدرها 20.1 مليار ريال خلال شهر مايو من عام 2015.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

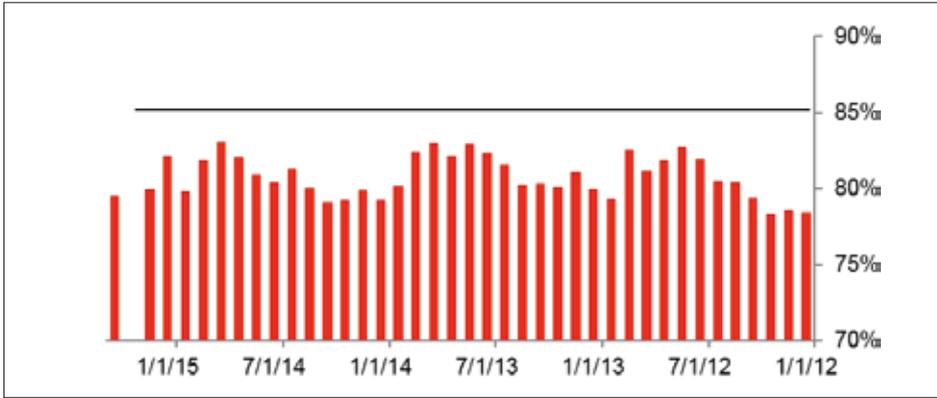
المؤشرات المصرفية (2/2)

بعد التدهور الذي أصاب نسبة القروض الى الودائع المصرفية خلال شهر إبريل من عام 2015، تحسنت مستوياتها على نحو طفيف خلال شهر مايو من عام 2015 بسبب الطفرة في مستويات حجم الإقراض المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، بينما لا يزال أقل بكثير من سقف مؤسسة النقد العربي السعودي عند مستوى 85.0 في المائة. كما أن تحسن أنشطة عمليات الإقراض والإيداع مكنت البنوك من تحقيق أرباح قوية لتبلغ قيمتها 3.8 مليار ريال في الشهر.

نسبة القروض إلى الودائع

ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع المصرفية إلى حد كبير نتيجة لزيادة نشاط الإقراض خلال شهر مايو من عام 2015، و لكن لا تزال أقل بكثير من سقف مؤسسة النقد العربي السعودي و الذي يبلغ 85 في المائة.

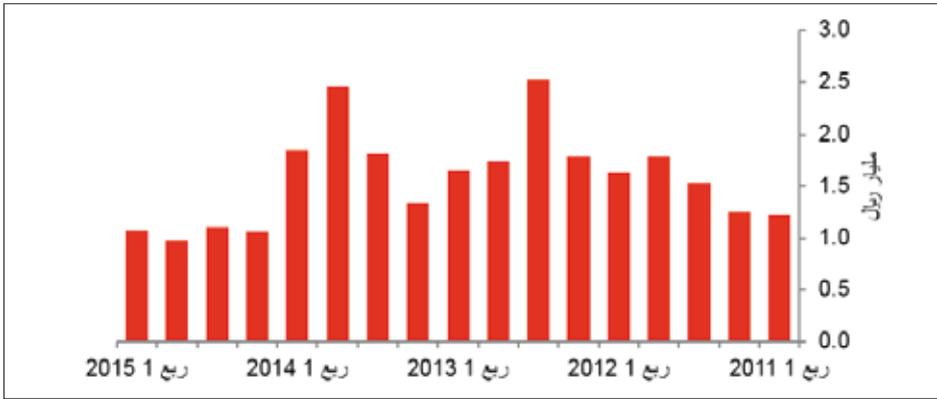
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



مخصصات البنوك للديون المعدومة

تراجعت مخصصات البنوك للديون المعدومة بنسبة 41.8 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2015.

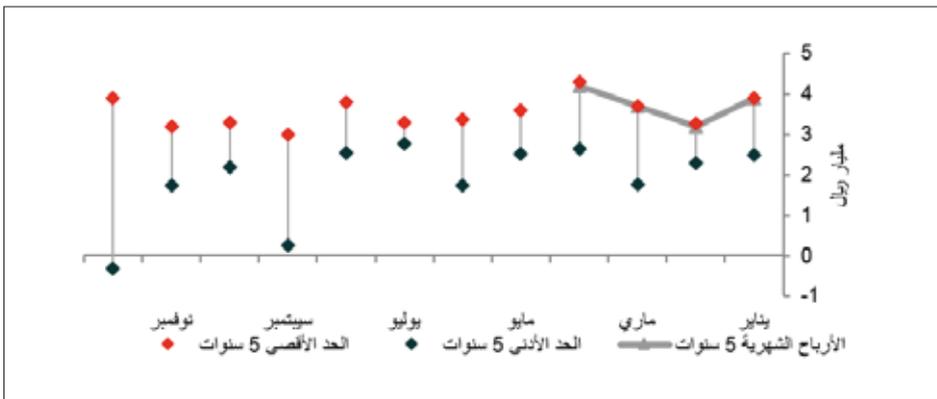
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



أرباح البنوك الشهرية

ارتفعت أرباح البنوك تدريجياً في الأشهر الخمس الأولى من عام 2015. وفي شهر مايو من عام 2015، ارتفعت الأرباح بنسبة 3.6 في المائة على أساس سنوي.

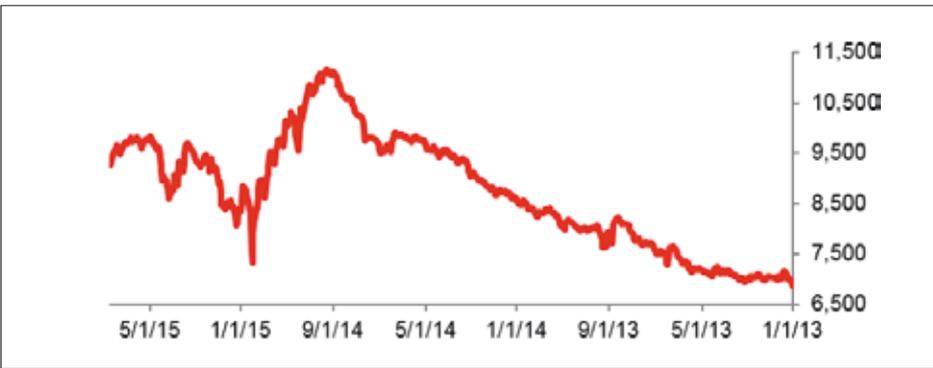
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



سوق المال السعودي

تراجع المؤشر العام لسوق المال السعودي - تداول - بنسبة 6.2 في المائة على أساس شهري خلال شهر يونيو من عام 2015 نتيجةً الى تباطؤ معدلات النمو للقطاع غير النفطي إضافةً إلى المخاوف بشأن أزمة الديون اليونانية، وبالرغم من تراجع المؤشر العام، إلا أنه فاق أداء معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من عام 2015. و منذ بداية تعاملات العام، حقق المؤشر العام تداول نسبة إرتفاع 11.2 في المائة حتى يوم 13 من شهر يونيو من عام 2015. بينما بلغ حجم التداول اليومي 5.0 مليار ريال (بنسبة تراجع 34.8 في المائة على أساس شهري) في شهر يونيو من عام 2015.

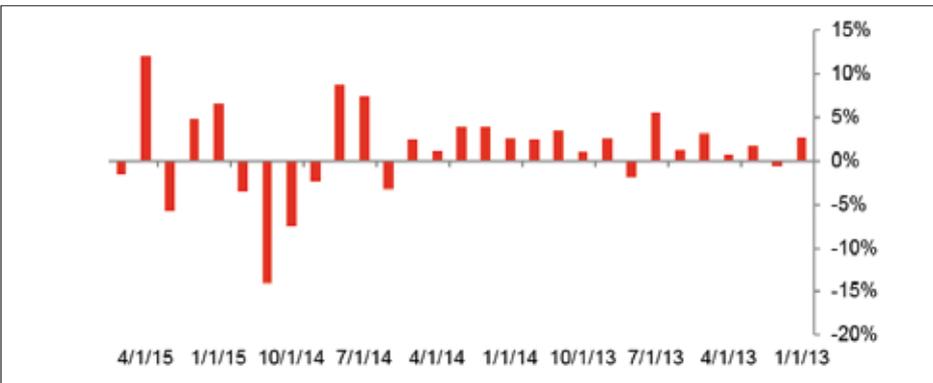
مؤشر تداول



بعد تراجع المؤشر العام خلال شهر يونيو من عام 2015، أظهر مؤشر تداول بوادر علامات الإنتعاش خلال الأسبوعين الأولين من شهر يونيو من عام 2015 بسبب التفاؤل العالمي في تقدم المحادثات لتسوية الديون اليونانية.

منذ بداية العام، إرتفع المؤشر بنسبة 11.2 في المائة إعتباراً من يوم 13 من شهر يوليو 2015. المصدر: بلومبرج

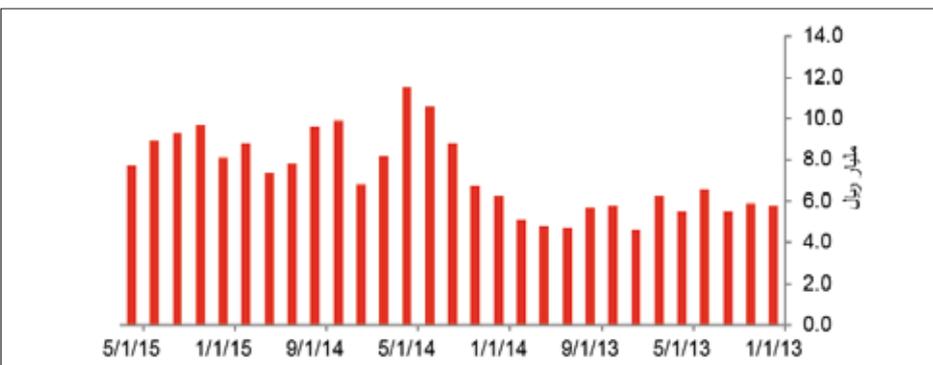
التغيرات الشهرية لمؤشر تداول



واصل المؤشر العام إنخفاضه خلال شهر يونيو من عام 2015، و سجل إنخفاضاً بنسبة 6.2 في المائة.

المصدر: بلومبرج.

متوسط أحجم التداول اليومي



تراجع متوسط حجم التداول اليومي إلى 5.0 مليار ريال سعودي خلال شهر يونيو من عام 2015، و الذي يعد أدنى مستوى منذ شهر نوفمبر من عام 2013.

المصدر: بلومبرج.

أداء القطاع (الربع الأول عام 2015)

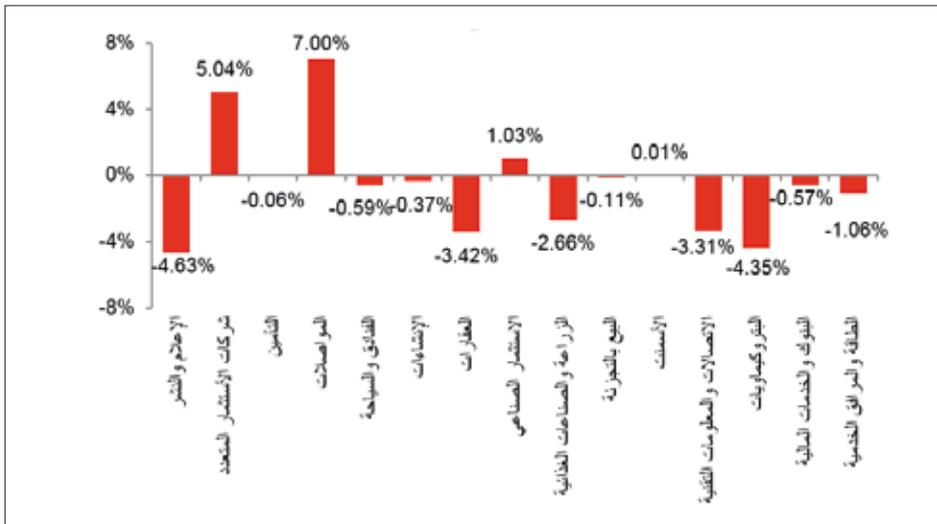
أنهى عدد 15 قطاع تعاملاتهم خلال شهر يونيو من عام 2015 بتراجعات سريعة نتيجة ضعف مستويات الثقة في المناخ الإستثماري إضافة إلى المخاوف بشأن أزمة الديون اليونانية. و قد تراجع قطاع الطاقة والمرافق بنسبة 12.37 في المائة وكانت من بين أعلى القطاعات الخاسرة، تبعه قطاع الإستثمار الصناعي بنسبة 10.03 في المائة، لحقه القطاع التأميني بنسبة تراجع 6.97 في المائة. وكان الإنخفاض في قطاع التأمين نتيجة إلى حد كبير إلى انخفاض سهم شركة أسيج للتأمين والذي يعد من إحدى الأسهم الأساسية في القطاع التأميني وتراجع بنسبة 34.45 في المائة إضافة إلى تراجع سهم ميدغلف بنسبة 25.26 في المائة وسهم العالمية بنسبة 23.26 في المائة. وفي شهر يونيو من عام 2015، تراجعت أحجام التداول في 14 قطاع من أصل 15 قطاع بشكل ملحوظ نتيجة لشهر رمضان المبارك، وقد سجل القطاع العقاري إرتفاعاً في أحجام التداول بنسبة 26.5 في المائة على أساس شهري. بينما تراجعت أحجام التداول لقطاع الإتصالات بنسبة 65.12 في المائة على أساس شهري، تبعه قطاع البناء والتشييد متراجعا بنسبة 56.25 في المائة و القطاع العقاري بنسبة 50.21 في المائة على أساس شهري.

على صعيد مضاعفات الربحية، يتداول القطاع التأميني على مضاعف ربحية 28.01 ضعفاً، قطاع الإستثمار المتعدد 30.94 ضعفاً، قطاع التجزئة 26.39 ضعفاً، قطاع الطاقة 26.84 ضعفاً، قطاع الإستثمار الصناعي 23.44 ضعفاً والتي يعتبر جميعها مضاعفات مبالغ فيها (مقابل الوسيط الحسابي لمؤشر تداول والذي بلغ 22.97 ضعفاً خلال شهر يونيو من عام 2015).

الأداء القطاعي

كان الأداء القطاعي ضعيفاً إلى حد كبير خلال شهر يونيو من عام 2015، بينما تراجع قطاع الطاقة بنسبة 12.37 في المائة.

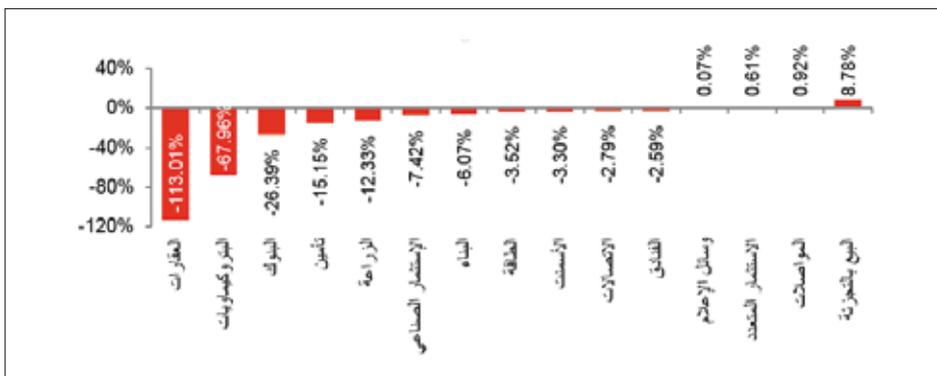
المصدر: جلف بيچ.



حركة تداول القطاعات (التغير على أساس شهري)

تراجعت مستويات التداول خلال شهر يونيو من عام 2015، وعلى أساس شهري، شهد قطاع تجارة التجزئة زيادة في أحجام التداول فقط.

المصدر: تداول.

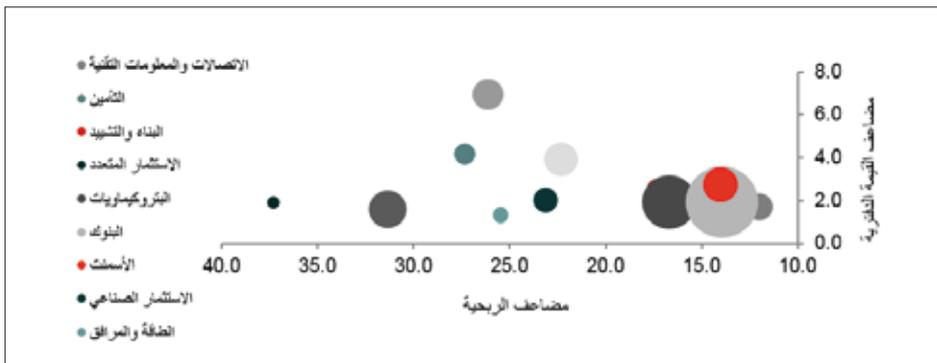


تقييم مضاعفات الربحية والقيمة الدفترية للقطاعات

في شهر يونيو من عام 2015، ظهرت مضاعفات الربحية ومضاعفات القيمة الدفترية لقطاع الإستثمار المتعدد، قطاع العقارات، قطاع تجارة التجزئة، قطاع التأمين و القطاعات الإستثمارية الصناعية بمضاعفات مبالغ فيها مقارنة بمضاعفات المؤشر العام تداول.

المصدر: بلومبرج

ملاحظة: حجم الفقاعة يشير إلى القيمة السوقية.



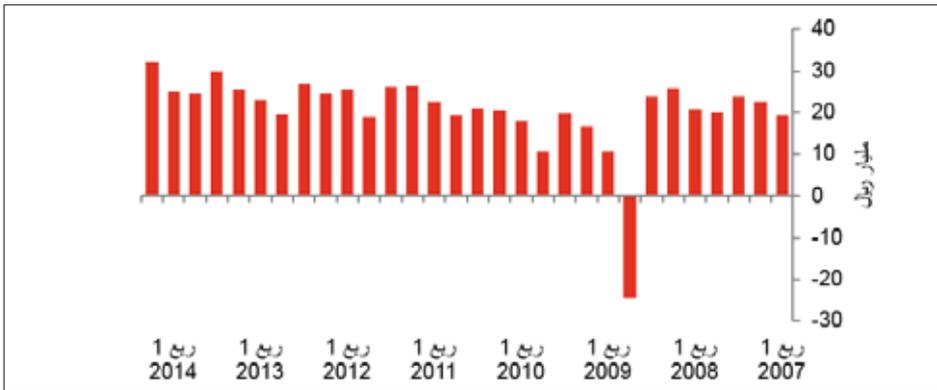
نتائج الشركات (الربع الأول من عام 2015)

تراجعت أرباح الشركات المقيدة في سوق المال السعودي خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 23.3 في المائة وبلغت 19.2 مليار ريال. وبشكل عام، إرتفعت أرباح 11 قطاع من أصل 15 قطاع. و بين القطاعات الرئيسية، تصعد قطاع المواصلات و قطاع الطاقة و المرافق العامة القطاعات الأكثر ربحية بنسبة 129.5 في المائة و 115.7 في المائة على أساس سنوي. إستحوذ القطاع المصرفي على 44.52 في المائة من إجمالي الأرباح للربع الأول من عام 2015 و قطاع البتروكيماويات إستحوذ على 22.7 في المائة من إجمالي الأرباح للربع الأول من عام 2015.

صافي الدخل للشركات المدرجة

تراجعت أرباح الشركات المقيدة بالبورصة السعودية بنسبة 23.3 في المائة على أساس سنوي و بنسبة إنخفاض بلغت 18.6 في المائة على أساس ربع سنوي بسبب إنخفاض مستوى الأرباح لقطاع وسائل الإعلام و قطاع البتروكيماويات.

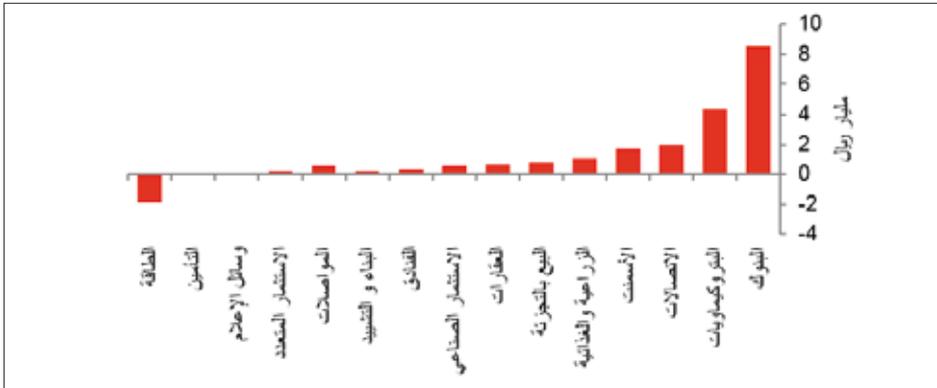
المصدر: رويتورز إيكون.



صافي الدخل حسب القطاع (الربع الأول من عام 2015)

إستمر كلاً من القطاع المصرفي و قطاع البتروكيماويات في الإستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة. و بالرغم من ذلك، تأثرت أرباح قطاع البتروكيماويات على أساس سنوي بانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً.

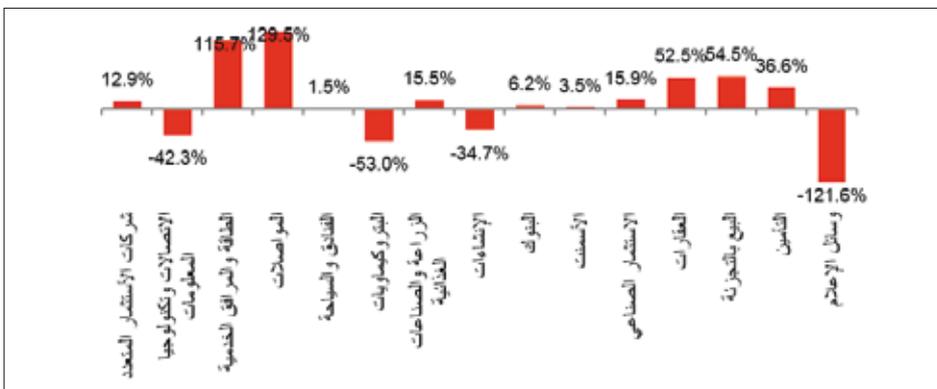
المصدر: رويتورز إيكون.



صافي الدخل حسب القطاع (التغير على أساس سنوي)

على صعيد القطاعات الصغيرة، إرتفع قطاع الإستثمار المتعدد من حيث صافي الدخل في الربع الأول من عام 2015، بينما تراجعت أرباح قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.

المصدر: رويتورز إيكون.



البيانات الأساسية

2015F	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
									الناتج المحلي الإجمالي
									الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2,433.0	2,821.0	2,791.0	2,752.0	2,511.0	1,976.0	1,609.0	1,949.0	1,559.0	مليار ريال
648.9	752.5	744.3	734.0	669.5	526.8	429.1	519.8	415.7	مليار دولار
%13.8-	%1.0	%1.5	%9.6	%27.1	%22.8	%17.4-	%25.0	%10.4	نسبة التغير
									الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التغير)
غير متوفر	%1.7	%1.6-	%5.1	%12.1	%0.13-	%8.0-	%4.3	%3.8-	النفط الخام
غير متوفر	%5.7	%6.9	%5.5	%7.99	%9.7	%4.9	%11.1	%12.0	القطاع الخاص غير النفطي
غير متوفر	%3.6	%5.1	%5.3	%8.4	%7.4	%6.3	%6.2	%4.9	قطاع الحكومة
%2.9	%3.6	%2.7	%5.3	%9.9	%4.7	%1.9	%8.3	%6.0	الإجمالي
									المؤشرات النفطية (متوسط)
97.6	104.4	108.9	112.0	110.9	79.6	61.7	96.9	72.4	برنت (دولار للبرميل)*
غير متوفر	97.1	106.5	110.2	107.8	77.8	61.3	95.1	68.7	السعودية (دولار للبرميل)
غير متوفر	9.7	9.6	9.8	9.3	8.2	8.2	9.2	8.8	الإنتاج (مليون برميل في اليوم)*
									مؤشرات الميزانية (مليار ريال)
874.7	1,194	1,156	1,247	1,118	742	510	1101	643	إيرادات الحكومة
1,221	1,206	976	873	827	654	596	520	466	الإنفاق الحكومي
غير متوفر	66-	180	374	291	88	87-	581	177	رصيد الميزانية
غير متوفر	2.3-	6.4	13.6	11.6	4.4	5.4-	29.8	11.3	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
44.3	44.3	60	84	135	167	225	235	267	الدين المحلي
1.8	1.6	2.2	3.0	5.4	8.5	14.0	12.1	17.1	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
									مؤشرات التجارة الخارجية (مليار دولار)
307.1	320.4	322.4	337.5	317.0	214.9	162.9	279.6	205.0	إيرادات صادرات النفط
369.1	377.8	377.0	388.4	364.7	251.1	192.3	313.5	233.2	إجمالي إيرادات الصادرات
غير متوفر	157.5	168.2	155.6	131.6	106.9	95.5	115.1	90.2	الواردات*
غير متوفر	187.8	213.9	246.6	244.8	153.7	105.2	212.0	150.6	الميزان التجاري*
6.6-	106.2	134.3	164.8	158.5	66.8	21.0	132.3	93.3	رصيد الحساب الجاري
1.0-	14.1	17.8	22.4	23.7	12.7	4.9	25.5	22.5	(نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
غير متوفر	772.7	816.5	739.2	622.6	519.6	474.0	503.5	359.4	صافي الأصول الأجنبية الرسمية*
									المؤشرات النقدية (متوسط)
1.9	2.6	3.5	2.9	3.7	3.8	4.2	6.1	5.0	معدل التضخم (معدل التغير)
غير متوفر	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.5	5.5	معدل الإفراض مؤسسة النقد العربي السعودي (نسبة مئوية، نهاية العام)
									المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية
31.8	30.6	30.0	29.2	28.4	27.6	26.7	25.8	24.9	تعداد السكان (مليون)
5.6	5.7	5.5	5.5	5.8	--	5.4	5	5.6	معدل البطالة (+15، نسبة مئوية)
20,677	24,454	24,847	25,140	23,599	19,113	16,095	20,157	16,667	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (دولار)

تنوية عام

الرجاء قراءة الشروط التالية وشروط إستخدام هذا التقرير:

يعتبر قراءة هذا التقرير قبولاً لهذه الشروط والأحكام. كما يحق للبنك السعودي البريطاني (ساب) في أي وقت إجراء أية تعديلات من حذف أو إضافة محتويات لهذا التقرير أو للتبوية. و يعتبر هذا التبوية فعالاً في الحال و يعتبر قبولاً من طرف القارئ.

تعتبر المعلومات الواردة في هذا التقرير دقيقة وصحيحة ولكن من دون تحمل أية مسؤولية على بنك ساب ولا يعتبر ضماناً لتحمل أية أضرار أو خسارة ناتجة عن إستعمال هذا التقرير.

يتم إستخدام هذا التقرير للأغرض المعلوماتية فقط، و ليس للإستخدام لأية أغراض تجارية أو إستثمارية أخرى.

لا يعتبر محتوى التقرير تقديماً لأية مشورة قانونية، أو تقديم مشورة متعلقة بالضرائب الضرائب، أو لأغراض المحاسبة، أو المشورة في مجال الاستثمار. ولا يحق إعادة نشر أو توزيع هذا التقرير في أية أنحاء أو مدن أخرى التي يمنع فيها مثل هذا الإستخدام و يعتبر مخالفاً للقانون و لوائح.

كما لا يعتبر مدراء بنك ساب، أو الموظفين أو الموردين أو الممثلين أو الوكلاء مسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن أية أخطاء أو عدم دقة هذا التقرير أو عن الأضرار المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن استخدام التقرير.

يتوجب على القارئ التحقق بشكل مستقل من صحة المعلومات الواردة في هذا التقرير من خلال الحصول على المشورة المهنية من المتخصصين أو الخبراء.

جميع حقوق الملكية وحقوق التأليف والنشر محفوظة، و يتعهد القارئ بعدم نسخ هذا التقرير أو إستخدام المحتوى لهذا التقرير في أية أغراض دون الحصول على موافقة كتابية من بنك ساب.

كما يتعهد القارئ بعدم إستخدام حقوق الملكية الفكرية أو أسماء الأشخاص أو المساهمين لأي غرض من الأغراض، وأنه سيتم استخدام هذا التقرير فقط للإستخدام غير التجاري. كما يتعهد القارئ بعدم إستخدام أي من الأسماء التجارية والشعارات وحقوق التأليف والنشر، والعلامات التجارية، الأسرار التجارية، ولا توزيع أي معلومات من غير موافقة البنك السعودي البريطاني.

كما يتعهد القارئ بتعويض بنك ساب و مديريها ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها ضد أية مطالبات ناشئة عن أي استخدام غير مصرح به للبيانات الواردة بهذا التقرير.